بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

عدد رقم 20– الأربعاء 2017/7/19

الخبر:

نصر: الإصلاحات المالية والنقدية حلت تحديات كبيرة للاستثمار

أكدت سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، أن الحكومة تسير على طريق واضح في برنامج الإصلاح الاقتصادي وفقًا لمحاور محددة وأولويات كثيرة، منها الإجراءات الإصلاحية في القطاعات المالية والنقدية وهو ما ساعد على حل كثير من التحديات.

وأكدت، خلال كلمتها بالندوة التي يعقدها مجلس الأعمال المصري الكندي تحت عنوان "الاستثمار في مصر الفرص والتحديات "، حرص الحكومة على مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر مشددة على أهمية الشركات الخاصة في تحقيق النمو الاقتصادي، لافتة إلى أن الأولوية للحكومة هي مشاركة القطاع الخاص وعدم مزاحمته.

المصدر: (المال نيوز بتصرف الثلاثاء، 18 يوليه 2017)

التعليق على الخبر

- يتم العمل على حزمة من الإصلاحات التشريعية ومنها قانون الاستثمار الذي يعطى ضمانات واضحة للمستثمرين و القانون يمنح حوافز معينة للاستثمار مثل القطاعات الأكثر توفيرا لفرص العمل وهو ما يعمل على تحسين دخل المواطن المصري، و تعتبر الحكومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي ذات أولوية إلى جانب المحافظات الأكثر احتياجا.

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم**

- ليس فقط الصعيد هو الأكثر احتياجا ولكن المشروعات مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة، و تسعى الحكومة جاهدة على إزالة البيروقراطية ،حيث أن مناخ الاستثمار المحلى عانى تحديات كثيرة خلال السنوات الماضية و غياب الخطط والاستراتيجيات بشكل واضح.
- والفترة القليلة الماضية شهدت زيادة في الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الأعمال وعلى رأسها إنشاء المجلس الاعلى للاستثمار إلى جانب حزمة التشريعات ومنها قانون الاستثمار.
- كما إن وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بدأت خدمة "أسس بنفسك" التي تمكن المستثمر من تأسيس شركته عبر الإنترنت ولا تشترط أن يأتي إلى مقر الوزارة للتسهيل على المستثمرين، بالإضافة الى تخصيص وجود خط ساخن لاستقبال الشكاوى عبر موقع الوزارة الرسمي، كما يتم بناء ثقة متبادلة بين الحكومة والقطاع الخاص لجذب التدفقات وتحرص الوزارة على تبادل وجهات النظر مع المستثمرين في القوانين كافة. كما يتم حاليا التواصل مع جميع المستثمرين والعمل على تقليص البيروقراطية وحل مشاكل المستثمرين.
- وصرحت الوزيرة خلال كلمتها في الندوة التي عقدها مجلس الأعمال المصري الكندي أن الوزارة تسعى لتوسيع مساحات الأراضي في المناطق الحرة في بورسعيد لان كثير من المناطق تبلغ نسب الإشغال بها 100% تقريبا وبالتالي التوسع في المساحات أمر في غاية الأهمية. وأشارت إلى أن منطقة شرق بورسعيد تتسم بالموقع الاستراتيجي الهام
- وأكدت الوزيرة أن الفترة المقبلة ستشهد العمل على المنطقة اللوجستية ببورسعيد مشددة على اهتمام الوزارة بالمنطقة لأنها من المناطق الأكثر احتياجا حيث ليس من الضروري أن تكون المناطق الأكثر احتياجا هي الأكثر ارتفاعا في نسب الفقر والبطالة ولكن أيضا المناطق المهمشة ذات الأهمية.
- وتدرس وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، استثناء الشركات العاملة في المناطق الحرة من شرط تصدير 100 % من الإنتاج، وقررت الوزيرة تشكيل لجنة تضم ممثلي المناطق الحرة بمختلف أنحاء الجمهورية، لبحث المشكلات التي تواجه الاستثمار في تلك المناطق.
- وأعدت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، خريطة فرص استثمارية، تبلغ نحو 600 مشروعا بالتنسيق مع الجهات الحكومية صاحبة الولاية من بينها وزارات الدفاع والاسكان والزراعة والسياحة، وجارٍ الترويج لها وإدراجها ضمن الخريطة الاستثمارية، المقرر إطلاق مراحلها الأولي في أغسطس 2017 المقبل.